

المشروع العلمي في البحث الاجتماعي

مشكلة واقتراح بالحل

د. صلاح قنصوه

معنى المشروع العلمي . مشكلة العلوم الاجتماعية . الصورة العلمية في مقابل الواقع المباشر . وضع المشكلة نصف الطريق الى الحل . اقتراح بالحل : التمييز بين الوحدة والمواقف .

١ - معنى المشروع العلمي :

على الرغم من كثرة تداولنا لمصطلح « العلم » ، ورسوخ الاقتناع بأننا على بينة من أمره ، إلا أننا لا نعني كثيراً بالوقوف لحظة لتساءل عما يميز العلم عن سائر المشروعات الإنسانية مثل الفلسفة والايديولوجية وغيرها .

وليس المقصود هنا تعريف العلم ، أي تحديد أهدافه وموضوعاته ومناهجه ، بل بيان ما يبقى له مميزاً وفارقاً عن غيره .

فالذي نعرفه عن الدين والفن والفلسفة والايديولوجية ، إنها جميعاً مجالات لا سبيل الى حسم قضاياها والفصل في صحتها أو بطلانها بحيث يمكن أن يتفق البشر جميعاً على دين واحد أو فلسفة معينة ، وكذلك فن محدد وايديولوجية بعينها ، هذا اذا استبعدنا العناد أو سوء الطوية تفسيراً للخلاف .

إلا أننا نكاد نسلم ، تصريحاً أو تضميناً ، بمعنى معين للعلم ، وهو ، بوجه عام ، ما يقبل اختبار صحته بين من يستخدم المناهج والأدوات نفسها . فهو إذاً ما يمكن الاشتراك في إنجازهِ ، وسلوك نفس الطريق لبلوغ نتائجه ، وهو ما يؤسس خلال « العمل » المتفق عليه بين الباحثين المختلفين .

فالعلم إذاً ، هو المشروع الوحيد الذي يتيح الاتفاق في وجهات النظر الى موضوع الدراسة ، عن طريق الاتفاق

فما يؤديه الباحثون المختلفون المتباعدون في الزمان والمكان من إجراءات . وهو اتفاق على الطريقة التي تناقش بها الخلافات النظرية كي تحسمها كلها كان ذلك متيسراً . ولا بد أن يكون هذا الاتفاق المنشود اتفاقاً منهجياً ، وينبغي أن يكون مقياسه الوحيد ، مهما تختلف المناهج والنظريات التي يستخدمها أو يقترحها باحثون مختلفون ، ينبغي أن يكون قائماً على إمكان رد تلك المناهج وقابليتها للترجمة الى خطوات واجراءات يمكن أن يؤديها أي باحث مهما أنكر النظرية التي تقترح تلك المناهج أو أقرها . وهذا هو ما يمكن تسميته بالتساوق المنهجي Compatibility .

2 - مشكلة العلوم الاجتماعية :

غير أن ما يجري من بحوث إجتماعية لا يمضي على هذا النحو ، فعلماءنا الاجتماعيون يختلفون حول قضيتين رئيسيتين هما : بوعية الظاهرة الإنسانية والاجتماعية ، والعلاقة بين الباحث وموضوع بحثه . ويرتد هذان الاختلافان الى تصوّرين آخرين لا ينتميان الى مجال العلم ، بل ينتميان الى الفلسفة والايديولوجية . وهما : تصور كل فريق لطبيعة الانسان ، وتصور كل منهم لطبيعة العلم ، فلا يمكن للعلم نفسه أن يفصل فيها .

ولذلك جاء تباین مناهجهم انعكاساً لتباين أنساقهم الفلسفية ومنظوراتهم الايديولوجية . وما يبدو اختلافاً بينهم من جهة المنهج انما هو في نهاية الأمر اختلاف في المنحى النظري .

وكان حصاد هذا كله أن قصرت المناهج عند كل منهم عن استيعاب جوانب الظاهرة الإنسانية والاجتماعية ، فهي إما تميل الى جانب دون آخر ، واما أنها لا تقبل التطبيق الا عند من سلم أولاً بالافتراضات الفلسفية والالتزامات الايديولوجية التي صادر بها أصحابها منذ البداية .

فالمشروع العلمي في البحث الاجتماعي ليس نقياً خالصاً ، بل يمتزج ويتشابك مع أمور كثيرة غير علمية . ولذلك جاءت النظرية في العلوم الاجتماعية ، وهي التتويج النهائي للمشروع العلمي ، خليطاً يجمع بين الفلسفة والايديولوجية وتصورات الحياة اليومية .

ومن ثم ، فإن ما يسمى « بالنظرية » في تلك العلوم ، ليس نظرية علمية . وذلك لأن النظرية العلمية ينبغي أن تشكل نسقاً مغلقاً ، يقوم على مجموعة من المفهومات والقضايا التي تربط بين هذه المفهومات بحيث يمكن أن تتخذ النظرية في نهاية الأمر شكلاً رياضياً أو نسقاً استنباطياً axiomatic يعتمد على طائفة من التعريفات والمصادر المفوضية الى مبرهنات theorems بحسب قواعد تحويل منطقية ، وبشرط أن تكون التعميمات التي تنتجها المبرهنات قابلة للتحقق الواقعي أو التجريبي .

أما النظرية الاجتماعية في وضعها الراهن ، فهي نسق مفتوح من قمته وقاعدته على السواء . فمن قمته ، تتسلل الفلسفات والايديولوجيات والتقويمات دون رقابة أو تحل ، وتسرّب من قاعدتها

التميمات الامبريقية دون أن تؤسس رصيماً متفقاً عليه من الفروض المحققة.

وقد أدى ذلك إما إلى الإخفاق في إخضاع بعض النظريات للإختبار الامبريقي، أو إلى الاضطراب في التمييز بين التفسيرات النظرية، والتميمات الإمبريقية.

فأما النتيجة الأولى، فترد إلى أن النظريات الاجتماعية توثق برباط محكم بين عناصر متعددة وكأنها نسيج واحد، وتعاملها على أنها تقوم جميعاً على قدم المساواة، وبالتالي تفقدنا الأمل في بلوغ أي اتفاق علمي حولها، لأن كل عنصر فيها قد تساند مع الآخر، ولا بدّ من قبولها بأسرها، أو رفضها صفقة واحدة. ولم يكن ثمة مفر اذاً من أن يظل الخلاف قائماً بين أصحاب النظريات في العلوم الاجتماعية ما دمنا لا نملك الوسيلة لحسمه، أو ليس لدينا على الأقل، ما نتفق عليه لمناقشة الخلاف في نطاقه وبمقاييسه. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى تعدد المقاييس التي تدفع الى الاتفاق حول كل عنصر على حدة. فلا يمكن أن نناقش الافتراضات الفلسفية بمقاييس العلم، وكذلك الإلتزامات الإيديولوجية والتقويمات. فلكل من تلك العناصر طريقتها ومقاييسها الخاصة التي تبرر اختيارها أو قبولها، وهي دون ريب طرق ومقاييس تنتسب الى غير مجال العلم.

أما النتيجة الثانية، وهي الخلط بين التفسير النظري والتميم الامبريقي، فتتجلى في أمور ثلاثة: أولاً: انتقاء تفسيرات نظرية جزئية مواتية (أو حسب اللزوم ad hoc) من بين خضم من التفسيرات الممكنة، دون تقدير نسقي للبدائل النظرية المعارضة.

وثانيها: التورط فيما يسمى بالتفسير أو التفسير اللاحق ex post facto حيث تختفي النظرية قبل إجراء البحث، فلا يكون تفسير العلاقات الامبريقية التي انتهى اليها البحث قائماً على أساس من النظرية التي ترشد الفروض وتقودها، بل يقوم على التقاط الباحث لبضعة جوانب واضحة من المعارف الشائعة في مجال البحث بوصفها تفسيراً لنتائجه متجاهلاً المدى الواسع من البدائل النظرية. وبذلك يفقد البحث القدرة على تفسير المعطيات الأخرى التي لم تخضع للبحث، وبالتالي يعجز عن التنبؤ بما سيحدث لها، وكأن الباحث يقول « هكذا حدثت الأمور، ولا أعرف غير ذلك ».

وثالثها: مشكلة اختيار المؤشرات indices, indicators وقياسها. وقد اتخذت أهميتها البارزة لدى أصحاب الإتجاهات الوضعية الأمبريقية في علم الإجتماع، وعند أصحاب النزعة السلوكية في علم النفس بوجه خاص.

فالواقع الاجتماعي، وفقاً لتلك الإتجاهات، لا نخضع منه للدراسة إلا ما هو ظاهر وخارجي وقابل للقياس. فهنا ينبغي أن نستعيض عن الواقعة الداخلية التي تراوغنا بمؤشر أو مدلول خارجي أو علامة ظاهرة تدل على المفهوم، وتقوم على مجموعة من الملاحظات. فيدرس المفهوم في ضوء العلامات أو المؤشرات، وهي تلك الجوانب التي تتحدد مثالياً على أساس « علاقة واجد بواحد one to one relation » مع ما تشير إليه، أو تدل عليه. ولقد كانت اللفتة على تحقيق الموضوعية، وهي النواة الصلبة للمشروع العلمي، هي التي حلت على التطرف

في هذا الاتجاه، كما نجده مثلاً عند «لندبرج» الذي ينكر المشروعية العلمية على مفهومات، مثل المشاعر والغايات والقيم التي يعدها من قبيل الافتراضات الموهومة في تفسير الظواهر!

وربما نجد مثل هذا في علم النفس السلوكي الذي لا يقبل من الظواهر النفسية إلا ما يمكن قياسه. ولا يتيسر هذا إلا إذا عثرنا في الظاهرة على جانبها المصاحب الذي يدل عليها، ويمكن تطبيق أدوات القياس عليه؛ مثلاً يقنع عالم الفيزياء بمؤشرات عمود الزئبق في قياسه لدرجات الحرارة.

ورغم مغالاة الوضعيين والسلوكيين في تحديد مؤشراتهم وقياسها، إلا أن المؤشرات تظل قضية أساسية في منهج العلوم الاجتماعية، لأنها وحدها التي تكفل وضع «التعريفات الإجرائية» التي لا يستقيم البحث بدونها. وقد يتيسر العثور على المؤشرات في موضوعات البحث في العلوم الطبيعية، بينما قد يتعذر ذلك، بدرجة أو بأخرى، في العلوم الاجتماعية. فهذه العلوم الأخيرة، رغم استخدامها لمصطلح واحد هو المؤشرات الاجتماعية، إلا أن هذا المصطلح لا يشير عندها إلى شيء واحد في كل الأحيان، ولا يمكننا، من الوجهة المنهجية، أن ننسبه إلى مقام مشترك يتيح المقارنة السليمة، فضلاً عن الاتفاق بين الباحثين، وهذا هو ما يمكن تسميته «بالتكافؤ القياسي» وهو إمكان القياس بنفس الوحدات Commensurability.

وهنا تبرز المشكلة الرئيسية في تحديد المؤشرات. فالهم هو التقاط الظواهر أو الوقائع المحسوسة التي يكون لها من الجوانب الخارجية (أي المؤشرات) ما يقبل القياس والخضوع لأساليب الإحصاء ومعادلاتها ورسومها البيانية. ولا بد إذاً أن يعثر الباحث على الجوانب التي تقترن بالظاهرة. ومن ثم ينبغي على الباحث، أثناء عملية القياس أن يغفل كل ما يتعلق بالظاهرة المقاسة، من دلالات إلا كونها ظاهرة تقاس فحسب، ولا يبقى حينئذ سوى المقابلة التامة بين رقم القياس (أي المعدلات والنسب الخ.) من جهة، والظاهرة المقاسة من جهة أخرى.

ولكن كيف نعثر على هذا الجانب القابل للقياس؟ وكيف نتثبت من أنه جانب جوهري وليس جانباً سطحياً؟ ومن ذا الذي يثبت لنا ذلك التقابل أو التطابق بين الظاهرة وبين تلك المؤشرات دون غيرها فعندئذ تبدو أهمية «النظرية» بما تنطوي عليه من مفهومات ومفترضات Constructs (*)

ولا ريب أن بناء النظرية يقترح، بشكل أو بآخر، المنهج الملائم، الذي يفضل بدوره استخدام أدوات لجمع المعطيات دون غيرها (**).

(*) المفترض هو البناء الفرضي الذي لا يمكن تأييده علمياً إلا بنتائج الملاحظة مثل الككترون وغيره من المفهومات التي لا تخضع بنفسها للاختبار التجريبي، بل نتائجها التي تترتب على افتراض صحتها.

(**) الأداة tool هي وعاء جمع المعطيات والأسلوب technique هو طريقة استخدام المعطيات ومعالجتها مثل الأسلوب الإحصائي، ويمكن إهمال التفرقة بين الأداة والأسلوب لأنها جميعاً في نهاية الأمر وسائل للحصول على المعطيات، وليست هناك أداة تعمل بنفسها، لأن من يستخدمها قد صممها من قبل ويتوقع، أو يعرف ما ينبغي أن يقوم به للحصول على المعلومات، وطريقة معالجتها. فالأدوات والأساليب مصطلحات متبادلة interchangeable بحيث يمكن استعمال الواحد محل الآخر. أما المنهج method فهو خطة أو استراتيجية استخدام الأدوات أو الأساليب، واستخدام ما تنتجه من معطيات أو معلومات.

ومهما يكن من أمر النظرية أو المنهج، فثمة مسألتان يثيرهما استخدام المؤشرات، وهما: التكميم، والعينة. أما التكميم فيثير السؤال: الى أي حد يمكن أن تستند المؤشرات القابلة للقياس الظاهرة المدروسة وتستوعبها تماماً؟

والتكميم في العلم، أي علم، ليس هدفاً بذاته بقدر ما هو أساسي أو معيار موحد يمكن أن تلتقي حوله مختلف الآراء.

وينبغي أن نفرق بين دلالتين للتكميم. الأولى من حيث هو «تعبير» واقعي عن طبيعة الظاهرة، أي أن الظاهرة بطبيعتها متجانسة متكررة في وحدات، فيكون «الكمي» هنا تعبيراً أو انعكاساً مباشراً لظاهرة كمية، كما هو الحال في الكثير من الظواهر الإقتصادية.

والدلالة الثانية للتكميم هي دلالتها من حيث هو «تحويل» أو «ترجمة» للظاهرة، بعناصرها الكيفية الموجودة عليها، بقدر المستطاع، الى مقادير كمية يسهل قياسها والتعامل معها، وتكفل بذلك شرط الموضوعية والإتفاق بين الباحثين لاختلاف المقياس على المستوى الكيفي.

ولا يعني هذا أن العلم بما هو علم لا بد أن يشترط التكميم، وإن الكيفي يجب إهماله وإغفاله. فالواقع أن الكيفي هو الأصل الواقعي، بينما الكمي هو التبسيط المصطنع من أجل تيسير الفهم.

والقياس لا يعني دائماً التكميم، فهناك مثلاً الدراسات الطوبولوجية، وهي ذلك الأسلوب الرياضي للقياس الذي لا يقوم على القياس بالدرجات الكمية non-metric وهو الذي يعتمد عليه «القياس النفسي» (السوسيومترية) في علم النفس الاجتماعي(*) .

والمسألة الثانية هي العينة، ولعل من الأسلم كثيراً الا تداعبنا أحلام عريضة بشأن استخدامها في فهم الواقع الاجتماعي، وذلك لأن الكثير من البحوث الامبيريقية التي تستعين بالعينات لبلوغ نتائجها ليس في وسعها صياغة تعميمات نظرية، لأن العينة الاجتماعية، مهما يكن من الاجراءات الاحصائية التي تستخدم في تصحيحها وجعلها أكثر تمثيلاً، لا يمكن أن تجعل منها حالة ممثلة مطابقة يسهل تكرار التجارب على مثيلاتها، والحصول على نفس نتائجها. وعلى هذا النحو، فإن البحوث الامبيريقية باستخدامها لما يطلق عليه عينات، هي في نهاية التحليل، «دراسة حالة» case study متخفية متكررة، وبالتالي فهي «دراسة حالة» غير مستوفاة.

3 - الصورة العلمية في مقابل الواقع المباشر :

لا بد للعلوم الاجتماعية، كل فيما يخصه، أن تصنع كما تصنع العلوم الفيزيائية الحديثة «صورة اجتماعية

(*) من العيوب البارزة التي تصدنا أحياناً كثيرة في المعالجات الكمية، انها تتسطح بحيث تصبح سرداً إحصائياً تقلب فيه محتويات الجداول الرأسية الى سطور أفقية تبدأ عادة بعبارة «يتبين من الجدول السابق»، ثم يصيبنا وابل من الأرقام التي قلما تغيب عنها الكسور!

علمية « للواقع على غرار ما يسميه ماكس بلانك « بالصورة الفيزيائية للعالم ». فهذا هو ما يميز رجل العلم عن رجل الشارع.

ولا تقوم أهمية تلك الصورة على مجرد اكتساب امتياز خاص للباحث يتيح له « رطانة » مختلفة عن لغة رجل الشارع، بل تقوم أهميتها على القدرة على النفاذ والعمق في فهم الواقع الذي يتصدى لبحثه، والاستبصار أو التنبؤ بمسارات مستقبله.

فثمة طريقتان، واحدة للحياة اليومية، وأخرى للعلم:

الأولى، هي ما تتصل بالعالم المباشر المحسوس كما يتلقاه ويدركه الأفراد على نحو كيفي. وهو ينطوي على الكثير من العناصر العارضة غير الجوهرية التي يتعذر استخلاص التعميمات والتنبؤات المحكمة بواسطتها. والطريقة الثانية، هي الصورة العلمية للواقع، وهي تعد تركيباً نظرياً تخدم فيه المفاهيم والمفترضات كوسائل مبتكرة لمزيد من الفهم، على أن تقبل المراجعة، والتعديل والاستبدال بغيرها وفقاً لإمكاناتها في الوصف والتفسير والتنبؤ.

ففي العلوم الفيزيائية مثلاً، نجد أن لكل مقدار مقيس، أي كل مسافة، أو فترة أو شحنة أو غيرها معنيان: الأول هو ما يعطيه القياس مباشرة عن طريق الحواس، والثاني هو ما يكون مترجماً في نطاق صورة العالم الفيزيائية (أي الصورة العلمية للواقع). ولا تشمل هذه الصورة المقادير الخاضعة للملاحظة فحسب، بل تشمل أيضاً مكونات وعناصر ليس لها سوى دلالة غير مباشرة بالنسبة لعالم الحس مثل المفاهيم والمفترضات. فالمفهوم العلمي ليس محض تجرييد أو اختزال لما هو عيني ملموس، وليست الصورة العلمية للواقع مجرد متوسط حسائي لما يدركه الأفراد، كل بطريقته الخاصة. فهذا لا يؤدي في النهاية إلا إلى تقديم « جرد » موجز لأمشاج من العناصر والعلاقات. ولكن تظل هذه الصورة العلمية مجرد تصور مساعد، لأن ما يهيم في نهاية الأمر هو وقوع الحوادث في عالم الحس المباشر، وقدرتنا على التنبؤ. فالعلم، مهما يبلغ من رفعة الشأن، لا يعدو أن يكون أداة بسيطة تفصلنا مؤقتاً عن شتات الحياة اليومية الكيفية الحسية، وتفصيلاتها ريثما نعود بعدها، وبفضلها، أعمق فهماً لها، وأفدر على التنبؤ بها.

حين يكون التنبؤ بوقوع حادث أو واقعة في عالم الحس، أو الخبرة المباشرة، مرتبطاً على الدوام بعناصر الثقل والمصادفة، نجد أن وقوع الحوادث في صورة العالم الفيزيائية، أو أية صورة علمية، يتبع كل منها الآخر وفقاً لقوانين محددة بدقة كافية..

فمهمة هذه الصورة هي بلوغ الموضوعية والوصول الى اتفاق في المعايير، والتحرر من القياسات الفردية والمنفصلة بعضها عن البعض الآخر.

ولقد فطن « كلود ليفي ستروس » Strauss، صاحب النماذج البنائية الى التفرقة بين العالم المحسوس المباشر والصورة العلمية، ولكن بطريقته الخاصة. فقد جعل من العلاقات الاجتماعية، كما يجيهاها الناس، مجرد مادة خام

تصلح لما يسميه بالتفسيرات الثانوية قليلة الجدوى، أما التفسيرات العلمية، فهي التي تدخل فيها النماذج models وسيطاً منهجياً بين العلاقات الخام وبين البنية العميقة التي تحكم تلك العلاقات. وعلى هذا النحو استطاع « ستروس » أن يدخل ما يسميه « بالنماذج الإحصائية » في الحاسب الإلكتروني لكي يصل إلى القوانين الثابتة للعلاقات الاجتماعية.

4 - وضع المشكلة نصف الطريق الى الحل :

فإذا عدنا إلى أصل المشكلة في افتقاد الإحكام في المشروع العلمي لبحوث العلوم الاجتماعية لوجدناها، كما أسلفنا، في النسق المفتوح والمتساهل لنظرياتها المعلنة أو المضمرة.

فمعظم البحوث، إما تتطرق في انفتاحها على الفلسفات والإيديولوجيات والتقويمات، أو تنفرط نتائجها الأمبريقية المتعددة إلى قطع من الفسيفساء لا تأتلف معاً في تكوين صورة واضحة المعالم للواقع الاجتماعي. بل قد يبلغ الأمر أسوأ حالاته عندما يعلن الباحث انتفاءه إلى نظرية كبرى من نظريات العلوم الاجتماعية مثل المادية التاريخية أو الفنونولوجيا أو غيرها ثم سرعان ما نجده منخرطاً في بحث إمبيريقى عادي يتناول فيه مشكلاته كما يتناولها صاحب المنحى الوضعي، وكأن النظرية المعلنة رقعة زاهية الألوان تنصدر البحث، وكان من الممكن أن تلصق ببحث آخر دون أن يحدث ذلك فارقاً ملحوظاً، أو تستبعد من البحث الأصلي دون أن تترك فراغاً. ثم تأتي مرحلة استخلاص النتائج فنجدها جاهزة مؤيدة للنظرية وكان من الممكن صوغ النتائج دون مشقة إجراء البحث الذي لم يصمم للنظرية، ولم يسلم بنفسه إليها.

والواقع أن تلك الممارسات، سواء تطرقت في التنظير أو أفرطت في التجريب، ترد إلى أن الأرض المشتركة التي يؤسس عليها المشروع العلمي في البحث الاجتماعي لم تمهد بعد، ولم تحدد تخومها. ومن ثم يتوجب علينا أن نضع المشكلة بحيث تسير نحو الحل، ولا ندعها طريقاً مسدوداً لا يفضي إلى تأسيس الاتفاق بين الباحثين.

فالوضع السديد للمشكلة هو أن نتميز ما هو علمي عما هو غير علمي، ولكن بطريقة غير مباشرة، ليس بالوعي أو التصريح بما هو غير علمي (فلسفة أو أيديولوجية أو قيم)، بل يجعله عاجزاً عن التدخل المباشر في القضية العلمية. ولن يكون ذلك إلا بصياغة قضايا العلوم الاجتماعية على النحو الذي لا يجعل الحكم عليها قائماً على مقاييس الحكم على الفلسفة أو الأيديولوجية أو القيم، ويعني هذا أن تطوع القضية العلمية لشروط الفرض العلمي الذي يقبل التحقق من صحته، من حيث المبدأ، وكل ما لا يقبل هذا التطوع يظل خارج العلم حتى يجد طريقه فيما بعد لهذا التطوع.

وقبل أن نمضي إلى تجلية جوانب المشكلة على الوجه الذي أشرنا إليه، علينا أن نفرق بين مسألتين، الأولى هي السياق أو الوعاء الذي تشكل فيه عمليات البحث، والثانية هي المحتوى المعرفي للبحث. فأما الأولى فهي ما

يشغل به تاريخ العلم أو سوسيولوجية المعرفة، كما تشغل به فلسفة العلم الى حد ما .
وأما الثانية فهي ما يشغل به العلم نفسه، ففيه تتحدد قضايا ونظرياته ومناهجه وهو الذي يعيننا الحديث عنه الآن.

فلم تكن « مصادر » الفروض فلسفة أو أيديولوجية أو قيمة أو أي شيء آخر، فهذا لا يهم، ولكن يجب أن نستمد من هذه المصادر المتنوعة ما يمكن أن يصاغ في فروض. فهنا يمكن أن تنشأ لغة مشتركة يتعامل بها « المختلفون » فلسفياً أو أيديولوجياً، ويمكن أن يتناقشوا فيما يخضعونه من فروض يغزلونها من افتراضاتهم الفلسفية، أو منظوراتهم الايديولوجية، أو مدرجاتهم القيمة.

ولا يشبه التطويع لشروط الفرض العلمي وضع الآراء والأفكار على سرير « بيروكروست » حيث تقطع أوصالها حتى يلائمها، بل هو أشبه بممر أو ثقب لا يسمح إلا بعبور ما هو علمي، محتجزاً أمامه ما ينتمي إلى غير العلم طالما كان عاجزاً عن صوغ نفسه في فرض يقبل التحقق من صحته أو كذبه.

ولا يعني هذا أن ما يبقى للعلم الاجتماعي لن يعدو أن يكون نتائج هزيلة وتعميمات ضحلة لا غناء فيها، بل يعني أن تظل الفلسفات والايديولوجيات والقيم بالنسبة للعلوم الاجتماعية رصيذاً هائلاً لا يمكن استشاره إلا إذا تحول الى « عملة » قابلة للتداول بين العلماء. فما ننشده هنا هو أن يكون هناك محكات مشتركة يمكن الركون اليها للحكم على صحة القضايا التي يطرحها أصحاب النظريات المختلفة. غير أن ذلك لا يفضي تلقائياً الى الحسم مثلاً بين قول الماركسية بأن المجتمع في تناقض وصراع، وقول الوظيفيين بأنه متوازن مستقر، فهذا من شأن المنظورات الايديولوجية. وكذلك الدعوى بالعلاقة الجدلية أو الزعم بالتكامل، فهذا من شأن الافتراضات الفلسفية. ولكن على الماركسيين والوظيفيين وغيرهم أن يستخرجوا من هذا الزعم أو ذاك ما يصلح أن يكون فروضاً علمية تقبل الامتحان، وتحتكم الى المشاهدات والتجارب. وقد تؤيد أو تفند فروض من هذه النظرية أو تلك، بحيث تنضم الفروض المحققة الى شبكة نظرية أوسع قد تتجاوز حدود النظريات الأصلية، وتتخذ طريقاً خاصاً للتطور. فهكذا يتأسس المشروع العلمي، ويرتفع صرح العلم شيئاً فشيئاً، طابق فوق طابق.

ويسلك تكوين الفروض وجهتين، الأولى وجهة هابطة، وهي التي تستمد محتواها من الفلسفات والإيديولوجيات التي تبلورت وصقلت تعبيراتها. والثانية وجهة صاعدة، وهي التي تستخلص استبصاراتها من الخبرة اليومية المعتادة والممارسات المباشرة. ولا ريب أن تلك الاستبصارات لا تنشأ بمعزل عن افتراضات مسبقة وتصورات ضمنية وتقويمات معينة تتصل بأعم قضايا الانسان والمجتمع. وبذلك تتسلل اليها الفلسفات والايديولوجيات والقيم على درجات متفاوتة من الوعي والاتساق. وعلى أية حال فهذه الوجهة الصاعدة هي التي يؤثرها الوضعيون والسلوكيون.

وسواء كان الاتجاه صاعداً أو هابطاً، فالمحصلة المشتركة هي تحقيق الإنفاق النامي بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية.

ولكن ما هو الفرض؟

الفرض قضية تحدد العلاقات بين المتغيرات، أي بين الوقائع والمفاهيم التي تتجاوز الوقائع والتجارب المعلومة، بمعنى أنه يتضمن ظرفاً أو حدثاً لم يثبت وجوده بعد بين الوقائع ويمكن اكتشافه. وهو يعين وجهة السير من الجوانب المفترضة الى الوقائع المتعلقة بها. فالفرض إذاً هو اقتراحات بروابط ممكنة بين الوقائع الفعلية أو المتخيلة، على أن تكون هذه الاقتراحات قابلة للتقرير الصريح المحدد بحيث يمكن كشف متضمناتها بالوسائل المنطقية. فيصاغ الفرض في نظرية برهانية (مبرهنة) theorem لها نتائجها المترتبة منطقياً على مقدماتها. وهذه المتربات هي التي تدبر لها المواقف التجريبية لاختبار صحتها بحيث لا بد أن تكون الوقائع القليلة التي يربط بينها الفرض بحيط منطقي متصل، من بين نتائج الفرض المنطقية، ولكن على أن يتخطاها الى غيرها من وقائع كانت مجهولة.

وبعبارة أخرى، فإن منطوق الفرض، أي صيغته التي ستصبح قاعدة أو قانوناً اذا تأيدت، لا يخضع بذاته لعمليات التحقق، بل نتائجها التي تترتب على افتراض صحتها هي التي تخضع للتحقق. فكأننا نقول إذا صدق الفرض القائل بالعلاقة ع بين س، ص فلا بد منطقياً أن يحدث أ، ب، ج، ...، ومن ثم تضي عمليات التحقق الى أ، ب، ج... الخ.

وتدبر المواقف التجريبية لا يقتصر على تجارب ومشاهدات المعمل، بل يتعداه الى كل ما يؤدي الى تمييز المتغيرات الأساسية ومقارنة تفاعلاتها على الطبيعة. فينبغي ان توجه الاسئلة الملائمة لنحصل على الاجابات الصحيحة، والفروض هي تلك الاسئلة الملائمة.

ولا يقنع العلم بتجميع الوقائع، لأنه لو ظل كذلك لما تحرك خطوة. والفروض هي التي تجعل من تجميع الوقائع، بإيجاد علاقات بينها، الخطوة الرئيسية لتقدم العلم. ويتم ذلك عن طريق التجريد الذي يشد التعميم. ويقوم التجريد على تمييز الخصائص المناطة بموضوع الدراسة، وإهمال غيرها من خصائص. وكل تعميم فرض، والتعميم أو الفرض العلمي هو ما يخضع للتحقق.

ولئن كان التعميم غاية أساسية للمنهج العلمي، فهو كذلك بداية له، ولكن على صور تتفاوت درجة جلائها وصراحتها. فأي تعميم يفترضه الباحث هو الذي يحفره على انتفاء معطياته على النحو الذي يعاونه في تحديد مشكلة بحثه وصياغتها، كما يحمله على إثارة مفاهيم معينة تعقد الصلات بين تلك المعطيات والوقائع. والفرض هو أشد ضروب التعميمات جلاءً وصراحة، وأكثرها وفاء لشروط المنهج العلمي.

وعلى هذا الوجه يتجلى في صوغ الفرض واختباره كل ثراء المنهج العلمي وخصوبته، فموجبه تنتظم الوقائع المتناثرة حول المفاهيم، ومن تحققة تتولد النظريات والقوانين.

وهكذا يمكن أن نجد مخرجاً لأزمة المشروع العلمي في العلوم الاجتماعية من جهة صلة الباحث بموضوع بحثه الذي تغلب عليه « ذاتيته » التي تشكلها في نهاية الأمر فلسفة الباحث وايدولوجيته وقيمه، وقد عرفنا الطريق إلى

إبطال تأثيرها .

وبقى لنا جولة أخيرة مع موضوع البحث في العلوم الاجتماعية الذي يقاوم بتعقيده وتقلبه ومراوغته ، محاولات الوصف والتفسير والتنبؤ ، وهذا ما نحاول أن نتصدى له في اقتراحنا بالحل .

5 - اقتراح الحل :

التمييز بين الوحدة والموقف :

ينبغي لنا أن نفرق بين مجالين لكل منهما طرائقه التي يسلكها ، وهما مجال الخبرة المباشرة ، ومجال العلم ، وهما اللذان يناظران في العلوم الفيزيائية عالم الحس ، وصورة العالم الفيزيائية كما أشرنا منذ قليل .

ففي الخبرة المباشرة ينخرط الناس في مواقف كلية متشابكة يواجهونها ، ويلتفون حولها بطرق متباينة تعينها محددات متعددة بعضها واعٍ وأكثرها غير واعٍ بحيث ترتدي التبريرات أحياناً رداء التفسيرات ، وتختلط الوسائل بالغايات ، وتختفي الفروق بين العموميات والجزئيات ، وتقفز الإستنتاجات دون تسويغ منطقي أو واقعي من مقدمات غير معلنة تصدر عن نثار مهوش غير متجانس من الفلسفات والإيديولوجيات والتقويمات .

فالإنسان في هذا المجال يواجه موقفاً بزمته ، يفعل به ، ويفكر فيه ، ويتخذ قراراً ، ويتصرف على الفور دون أن يتوقف لحظة ليفصل ، أو يبحث في عناصر أو متغيرات الموقف الذي ينغمس فيه .

ولم يتيسر للعلوم الاجتماعية ، بوجه عام ، أن تنأى كثيراً عن مجال المواقف في الخبرة المباشرة . وتكاد تدنو لغتها في البحث من لغة الحياة الجارية مع تفاوت في درجة جفاف الأسلوب ، وإيجازه ، وترصيعه بالكثير من المصطلحات التي توشك أن تكون محض مرادفات للألفاظ المعتادة الشائعة . ولعل مبرر الباحثين في هذا الصدد هو قولهم بأن هذا هو شأن الوقائع الإنسانية والاجتماعية الذي ليس في وسعهم أن ينفصلوا عنه .

غير أن هذا التبرير يضعهم خارج العلم على الفور . ففي العلوم الفيزيائية نفسها نجد أن الباحث يبدأ أول الأمر من حوادث فيزيائية في نطاق مواقف مختلطة متشابكة ، ولكنه ما يلبث أن يميز في هذه المواقف ما يتصدى له بالدراسة من وقائع أو وحدات يعزلها عن سياقها الكيفي التي تختلط فيه بغيرها ، ويكشف عن طابعها النموذجي المتكرر ليصل إلى تعميم علمي مشروع .

ولا يعني هذا أن المواقف الفيزيائية تماثل المواقف الإنسانية والاجتماعية ، فالأخير شديدة التعقيد ، وتدخلها عناصر الوعي والإرادة مما يجعلها متقلبة مراوغة لا تسلم نفسها بسهولة للتنبؤ والتحكم . ولا ريب أن هذا من شأنه أن يغلب المصادفات والاستثناءات التي تجعل من التعميم أمراً محفوفاً بالمحاذير .

ولكن كيف نقيم علماً ؟ أو بعبارة أخرى ، كيف يمكن رسم « صورة علمية » إنسانية واجتماعية يزداد صقلها وتحدد معالمها مع تقدم البحث على كل جبهات الواقع الإنساني والاجتماعي ؟

فعندما يحسب الباحثون أنهم قد ظفروا بوقائع علمية إنسانية يجرون عليها مشاهداتهم وتجاربهم ، أو يخضعونها

لغير ذلك من مناهج، فإنها سرعان ما تفلت من صرامة تعميماتهم لأنها تحيى وتمضي دون أن تتكرر أو تطرد على نحو لا يسمح بتطويعها لصيغ دقيقة من التعميم.

وقد يلجأ الباحث الى اصطناع اجراءات معقدة لتوفير درجة ملائمة من تمثيل العينة أو غيرها من اجراءات، ولكنه يقصر في كل الأحوال عن بلوغ المستوى الذي بلغه زميله في العلوم الطبيعية.

وربما عزا الباحث تنازلاته المنهجية الى طبيعة الظاهرة الإنسانية. ولكننا نرى الأمر على خلاف ذلك. فالعجز عن كشف الإطراد لا يكمن في طبيعة الظاهرة الإنسانية، كما لا يرجع الى تخلف المناهج التي يستخدمها. فالسبب الحقيقي هو أن ما يدرسه الباحث ليس واقعة علمية انسانية، أو اجتماعية مهما يتكلف في تجريدها واجتزائها، بل هي موقف كلي منها تكن درجة بساطته.

فما يحدث بالفعل في مجرى الحياة المعتادة هو مجموعة من المواقف الكلية التي تتألف بدورها من عناصر متعددة. وحرص الباحث على ما يقع بالفعل واعتقاده بأن وحدة التحليل إنما تؤدي الى طريق مسدود، لأن المواقف تتعدد وتشكل على أنحاء شتى لا يمكن أن يحصرها عد.

والبدء من الموقف لا يفضي الى شيء سوى الموقف نفسه بحيث لا يصلح تعميمه على موقف آخر. ولقد استطاعت العلوم الفيزيائية أن تجد حلاً لهذا. فما يوجد في الواقع الفيزيائي هو في أغلب الأحيان مركبات معقدة في حركة دائبة تحتلظ بغيرها في كوكبات متعددة من العلاقات. غير أن العلوم الفيزيائية حاولت، وما تزال تحاول الوصول الى العناصر النقية أو الذرات، أو الجسيمات، أو الموجات، أو غيرها، أو في كلمة واحدة، الوحدات التحليلية.

وقد لا تخضع هذه الوحدات للمشاهدة الحسية على الإطلاق، وقد تند أحياناً عن مطالب المنطق المعتاد، فهناك الجسيمات كالالكترون الذي يقال أنه يقفز من مدار الى آخر في «لامكان» in no place. كما أن هناك «القصور الذاتي» inertia الذي لا يمكن أن نجده متحققاً في الواقع رغم ضرورته في فهم الحركة الواقعية.

ومثل هذه الوحدات التحليلية ليست مجرد كيانات، بل قد تكون علاقات، وسواء كانت هذا أو ذاك. فلا غنى عنها في وصف أو تفسير ما يحدث في الطبيعة وقد يكون الأمر أيسر في تصوره في وقائع العلوم الطبيعية عما هو عليه من العلوم الاجتماعية، ولكن التجانس والاطراد المزعوم لوقائع الطبيعة إنما هو تجانس واطراد وحدات التحليل. فحتى «الماء» الذي يتحدث عنه عالم الطبيعة ليس هو ما تتيحه لنا الطبيعة بالفعل، بل هو ماء مقطر. ولا شك أن ما نقابله دوماً في حياتنا، وفي أبسط تصرفاتنا هو المواقف ولكن ليس بالمعنى الذي درجنا على استخدامه في الفلسفة أو السياسة، بل بالمعنى الذي يشير الى تعدد العناصر، وتشابك العلاقات في زمان معين ومكان محدد.

ولا مفر اذاً من أن يبدأ به الباحث مثيراً لبحثه، وحافزاً لفروضه، ولكن على أن يجرد منه عناصره وبساطته.

فما يهم هو أن يجد الباحث، أو يصطنع الوحدات الوقائية أي التحليلية، التي يركب منها ما يراه مناطقاً relevant بالفرض الذي يسعى الى التحقق منه. ويمكن تصور أي موقف من المواقف على أنه مجموعة من الوحدات التحليلية التي يمكن أن تتخذ صورة القضايا الشرطية (إذا... إذن)، التي تتجمع على أشكال شتى وهي ليست مجرد نتائج لعمليات من التجزئة والتقسيم والتصنيف، بل هو أشبه في مجموعها بما تحدث عنه النظريات العامة للنسق التي تعنى بأي «كل» مؤلف من مكونات متفاعلة، وتحدد طريقة التفاعل بين عناصر النسق وتأثير أي عنصر في سائر العناصر والعلاقات القائمة بينها، وتأثير ذلك كله في النسق بكامله.

والتعميم الذي يتخذ صورة فروض تتحقق في قوانين ونظريات لا يمكن أن يبلغه على مستوى المواقف التي تصادفنا في خبرتنا المباشرة كما يصنع الامبيريقون بوجه عام، ولا بد أن نتخطى المرحلة التي كانت عندها العلوم الطبيعية قبل جاليليو. فما زلنا في العلوم الاجتماعية عند تلك المرحلة التي تجاوزتها العلوم الطبيعية حيث كانت السخونة والبرودة نوعين مختلفين من الأشياء بدلا من أن تكونا درجات على مقياس وحدة فيزيائية مفردة هي الحرارة التي تترجم الى التغير في طاقة الذرات أو الجزيئات التي تتكون منها مادة الجسم. أما المواقف، وهي ما يحدث في خبرتنا المباشرة، فلا تخضع لمثل ذلك الاطراد أو الحتمية. وربما أعادتنا تلك النتيجة ثانية الى مشكلة العلوم الاجتماعية، الا اذا تذكرنا ان على الباحث مهمة أخرى، بعد أن يفرغ من كشف وحداته التحليلية الوقائية.

وهذه المهمة هي القيام بعمليات مضمّنة من التركيب بين هذه الوحدات الذي يتخذ أشكالا عديدة من «التباديل والتوافيق» permutation and selection بالمعنى الرياضي المعروف. وهي التي تصوغ المواقف الفعلية والممكنة والمتوقعة، لأن هناك دائما مسارات عديدة بقدر تعدد المواقف.

وبمقتضى هذا التركيب يمكن أن تحل مشكلات التنبؤ في العلوم الاجتماعية التي تشبه التنبؤ في علم الاحوال الجوية meteorology. فهذا العلم الاخير يجمع وحدات وقائية تحليلية متعددة مثل الضغط ودرجة الحرارة واتجاه الرياح والرطوبة وغيرها، ويجمعها في «مواقف» هي التي يتفاوت نجاحه بالتنبؤ بها بقدر تفاوت دقته في تحديد وحداته الأولية، وربطها في علاقات، والتركيب بينها.

ولننظر الآن فيما تؤدي اليه هذه الدعوى من علاج للتحديات التقليدية التي تواجه الباحث من موضوع بحثه: المتفرد، المعقد، المتقلب، المراوغ. فأما طابع الظواهر الإنسانية والاجتماعية الفذ المتفرد فيرجع الى الطريقة التي تتألف بها وحداتها التحليلية.

كذلك الجدة novelty يمكن توقعها متى استطعنا أن نركب ونؤلف من بين الوحدات المناطة ما نراه ممكناً. ويمكن أن نحل مشكلة التعارض بين الحتمية والإرادة الإنسانية. فالحتمية الإنسانية والاجتماعية تختلف عن الحتمية الطبيعية في أن الانسان أو البشر جزء من هذه الحتمية. ويمكن دراسة الإرادة الفردية من خلال التعيين الذاتي أو الحتمية الداخلية، ان أبيع ذلك التعبير، على أن يتصل ذلك بسائر من يشاركون في الموقف المحدد

بالزمان والمكان، وقد يفيد في هذا الصدد بعض الأمثلة من السيكدوراما السوسودراما مع تفاوت في درجة نجاحها ودقتها.

ومن ثم يصبح من المشروع في العلوم الاجتماعية دخول عناصر القيمة أو الغاية القصوى أو اليوتوبيا التي تعبر في نهاية الأمر عن الحتمية الإنسانية والاجتماعية، التي يشارك في تكوينها الوعي والتقدير واردة التغيير، على أن تفك عناصرها ووحداتها التحليلية بحيث تكون من بين المسائل التي تخضع للدراسة العلمية على الوجه الذي أسلفنا بيانه.

والواقع الاجتماعي نفسه ليس كياناً مستقراً مكملاً كالطبيعة بوجه عام، بل هو يتغير وينمو بما يحدثه البشر فيه. فمنه ما يخلد الى الاستقرار، وفيه ما قد ينشأ وينبثق كما أن فيه ما قد يضمحل وينقرض. ويمكن أن تتحدد في كل ذلك وحداته الوقائية التحليلية، وتعامل عناصر الوعي والإرادة والقيمة لكل الفئات المفترضة كمتغيرات متفاعلة يمكن دراسة العلاقات بينها بدرجة عالية من الدقة، دون أن يتحول الإنسان أو أية ظاهرة اجتماعية الى مجرد أشياء طالما أقررنا منذ البداية بهذه العناصر الأساسية التي تشكل الظاهرة الإنسانية أو الاجتماعية.

وحينئذ تجد المناهج المختلفة - الراهنة أو التي ينبغي أن تستحدث مجالها المشروع الذي يلائم كل منها تحقيق الفروض المطروحة للبحث سواء استهدفت العثور على الوحدات الوقائية، أو عمدت الى تركيبها.

وبالتأليف بين الوحدات الوقائية التحليلية التي تتخذ صورة القضايا الشرطية في مركبات تضع كافة المتغيرات في الحساب، على أنحاء متعددة من التوافق والتبادل، بهذا التأليف يمكن أن نبدأ بالموقف الكلي (المباشر) لتتحول الى الوحدات الوقائية، لنصل ثانية الى المواقف الكلية. كما يميز لنا أن نتقل مما هو عيني الى ما هو مجرد لنستعيد ما هو عيني مرة أخرى ونحن أعمق فهماً له، وأقدر على التنبؤ به والتحكم فيه. فهكذا تتصف الطبيعة النوعية للظاهرة الإنسانية، كما نتاح أسس مشتركة للاتفاق بين الباحثين في العلوم الاجتماعية.

وعلى هذا الوجه تتحدد وظيفة الفلسفة والايديولوجية في البحث الاجتماعي دون أن تكونا عنصرين من عناصر المشروع العلمي للبحث. أما الفلسفة، فعلى امتداد ما يتحقق من فروض علمية تنفرط عن افتراضاتها الواسعة، يمكن أن تثبت الأنساق الفلسفية جدارتها أو ضحالتها وان كان بخطوات وثيدة ثابتة قد يطول الوقت أو يقصر ليكشف عن جدواها أو فسادها. ومن جهة أخرى يظل للفلسفة دورها المهم الذي يؤديه للعلوم الاجتماعية كإطارات مرجعية، وبذلك تدخل خفياً في صوغ مشكلات البحث ليس بمعنى الصياغة الإجرائية العلمية، بل بمعنى الصياغة «النقدية» التي تجلو آفاقها وتعين حدودها، وإمكانات بحثها، وذلك على نحو ما يعترف به «مورينو» بتأثير فلسفة «برجسون» على سوسيومتريه، وما يدين به «لفين» لفلسفة «كاسيرر».

أما الإيديولوجيات والتقويمات، فهي لا شك، الحافز الرئيسي الفعال في اختيار مشكلات البحث وانتقاء وقائعه وإيثار مفاهيمه. فلا بد أن تبعث آمال الباحث ومثله العليا ومصالحه على تكوين فروضه وبناء نماذجه التي

لا يلبث أن يحتكم في صحتها الى التثبت العلمي .
وعندئذ ، يمكن أن تكسب بعض الإيديولوجيات تأييداً أو تفتضح دعاواها . وبذلك ينمو الأمل في أن
يخفت صوت الإرهاب أو الاغراء لتعلو كلمة العلم والبحث .